

بيان ممثل الاتحاد الروسي

لا بد لي من أن أبدأ بالإعراب عن مشاعر العزاء والمواساة من أعماق قلبي لشعب الجمهورية التركية وشعب الجمهورية العربية السورية فيما أصابهم جراء سلسلة الزلازل الشديدة التي ضربت البلدين مؤخرا، وفيما جلبته هذه الزلازل من أحزان ودمار. والاتحاد الروسي يقف إلى جانب هذين البلدين ويقدم لهما المساعدة بإرساله المعونة الإنسانية وفرق الإنقاذ.

ويسعدني أن أخطب الدورة السادسة والأربعين لمجلس محافظي الصندوق. وكما نعلم جميعا، فإن هذه الدورة مدعوة للتركيز على تسريع العمل لتحقيق الأمن الغذائي. وهذا الموضوع الرئيسي لهذه الدورة ملح أكثر من أي وقت مضى، نظرا إلى الأزمة العالمية المتعددة الأبعاد المتصاعدة، هذه الأزمة التي تعرّض استقرار السوق للخطر وتقوض ازدهار البشرية، وتصيب بوجه خاص أشد الناس احتياجا، والمجتمعات المحلية الزراعية الريفية، والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في البلدان النامية وأقل البلدان نموا، وذلك بصورة رئيسية في إفريقيا وآسيا.

ومما يدعو للأسف أن أحدث التوقعات تنبئ حتى بما هو أشد خطورة مما تقدم. وبحسب التقييمات المشتركة بين الأمم المتحدة والوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها، فإن عدد الناس الذين يواجهون مجاعة حقيقية أخذ بالازدياد، وقد يزيد عن 300 مليون شخص. والانكماش الاقتصادي على أشده أيضا، مما يهدد بدفع ملايين أخرى من الناس إلى حافة الجوع الشديد والانهيار المالي. ووفقا لما ورد في تقرير آفاق الاقتصاد الأخير لصندوق النقد الدولي الصادر في كانون الثاني/يناير 2023، يُتوقع أن ينخفض النمو العالمي إلى ما دون النسبة المتوقعة ليلبغ 2.9 في المائة، وأن يبلغ التضخم ذروة بنسبة 6.6 في المائة، وأن يظل الميزان العام للمخاطر العالمية مائلا إلى الاتجاه الهبوطي. وبحسب المتوقع، يُنتظر حدوث أكبر انخفاض في الاقتصادات المتقدمة التي تعد المصادر الرئيسية للمساعدة الإنمائية. وفي هذه الظروف، قد تصبح رسالة الصندوق أكثر صعوبة وتحديا لأنها تعتمد بنسبة تصل إلى 70 في المائة على ما تقدمه الاقتصادات الرئيسية في العالم من مساهمات في تجديد الموارد.

ومن المؤكد أن الوقت قد حان كي نوحّد جهودنا ونخطو مجتمعين خطوات حاسمة نحو استعادة الاستقرار العالمي، ورفع جميع التدابير الأحادية القسرية، وتوجيه مزيد من المساعدات الإنمائية للمستفيدين الذين يعانون أشد المعاناة.

ويقتضي إنجاز مهمة الصندوق أن يبذل مزيدا من الجهود لتطوير شراكات مع الجهات المانحة التقليدية لديه، ومنها الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية، ولإجتذاب موارد إضافية بالاقتراض من السوق، وبأشكال مبتكرة من أشكال التعاون المالي، والمشاركة مع مؤسسات وكيانات مالية دولية.

إننا نقدر قيمة عدم وقوف الصندوق ساكنا ومكتفيا بمراكمة الموارد المالية فحسب. فهو يُشغّل المال في الميدان لمنفعة المجتمعات المحلية. والصندوق دائم البحث عن سبل لوصوله إلى أفضل وأنسب المواقع التي يمكنه فيها أن يحقق مزيدا من الكفاءة. وهذا واضح وجلي تماما في تيسير الصندوق للاستفادة من برامجه في مجال المساعدة على التكيف المناخي وتعزيزه شبكة المكاتب الإقليمية والقطرية. ومن خلال عملية تغيير البيئة العالمية، يُظهر الصندوق بوضوح مبرر وجوده، ويرسي الأسس الصلبة لتحسين نتائج عمله في المستقبل لصالح المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في العالم.

والاتحاد الروسي يساهم منذ زمن بعيد في استقرار نظم الأغذية الزراعية على الصعيد العالمي من خلال محافل دولية مختلفة، منها الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها، وعلى المستوى الثنائي بتقديم منتجات غذائية وزراعية، وأسمدة، ولقاحات للمواشي، وكذلك بتيسير تقديم وجبات الطعام في المدارس في عدد من البلدان النامية.

ومنذ أن أصبح بلدي دولة عضوا في الصندوق في عام 2014 قدّم أكثر من 25 مليون دولار أمريكي كمساهمات في تجديد الموارد ومن خلال مشروعات المساعدة التقنية.

ترجمة مقدمة من الصندوق من باب المجاملة

وأعاد الاتحاد الروسي في عام 2022 تأكيد مكانته كأحد أبرز بلدان العالم المصدرة للمنتجات الزراعية، بما فيها الحبوب والزيت النباتي والأسمدة. فقد صدرَ بلدي في عام 2022 الحبوب ومنتجاتها إلى نحو 130 بلدا. واتجه أكبر كميات الصادرات إلى مناطق الشرق الأوسط (39 في المائة)، وإفريقيا (20 في المائة)، وآسيا (31 في المائة).

ويتبين من أرقام إحصاءات الأشهر الخمسة الأخيرة أن الاتحاد الروسي قد صدرَ أكثر من 23 مليون طن متري من الحبوب (إلى إفريقيا وآسيا بصورة رئيسية)، ومن المحتمل أن يبلغ الحجم الإجمالي لهذه الصادرات 50 مليون طن متري في نهاية السنة الزراعية الحالية (حزيران/يونيو 2023). وفي عام 2022، صدرَ الاتحاد الروسي كميات من الأسمدة بلغت 20 مليون طن متري. وكان في وسعنا أن نصدرَ أكثر من ذلك لولا العقوبات الأحادية غير القانونية التي تؤثر في القطاعات الزراعية والمالية.

وفي سبيل تسهيل الانتاج الزراعي في إفريقيا، تعهد بلدي بتقديم 262 000 طن متري من الأسمدة مجاناً، وهذه التفتاة إنسانية لا ينبغي أن تخضع لأي قيود لا من الناحية القانونية ولا من الناحية الأخلاقية. وهناك 20 000 طن متري منها في الطريق الآن إلى ملاوي. وبادرت روسيا من تلقاء نفسها إلى تحمل جميع تكاليف نقل وتسليم الحمولة، ودفعت 200 000 دولار أمريكي لبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة مقابل خدمات الوساطة. وحتى الآن استغرق إرسال جزء صغير من الأسمدة المجانية خمسة أشهر طوالم ولما تصل الشحنة بعد إلى المستهلكين النهائيين. ولا يمكننا إلا أن نخمن المدة التي سوف تستغرقها إزالة العوائق وتسليم كمية الأسمدة الأخرى البالغة 242 000 طن متري.

ولا يراودني شك في أن إحراز النتائج وإنهاء الأزمات يقتضيان أن نعمل جماعياً وباحترام فيما يخص أولويات الدول الأعضاء، وبما يخدم مصالح المستفيدين من عمل الصندوق. ويقف بلدي دائماً على أهبة الاستعداد للتعاون مع أكثر الناس احتياجاً ومساعدتهم بمعزل عن السياسة، خصوصاً حينما وعندما يتعلق ذلك بتقديم المساعدة الإنمائية.

وأود أن أشكر رئيس الصندوق السيد ألفرو لاريو لما اضطلع ويضطلع به هو وفريقه من أعمال في توجيه وقيادة الصندوق في أجواء الأزمات القائمة. والدورة السادسة والأربعون لمجلس المحافظين هي الأولى التي تعقد في ظل رئاسته للصندوق، ويتمنى له وفدنا كل التوفيق في إنجاز الدورة، وفي جعل الصندوق عموماً أكثر كفاءة وفعالية. ومسؤوليتنا الجماعية هي تحويل النظم الغذائية الزراعية، ورفع مستوى الازدهار والقدرة على الصمود للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة.

وشكراً لكم لحسن استماعكم.